

وافق مجلس الأمة في جلسته العادية التكميلية امس على طلب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل احمد الرجيب تأجيل مناقشة الاستجوابين المقدمين اليه بصفته على ان تتم مناقشتها وفق ورودها الى امانة المجلس في جلسة الـ 20 من الشهر الجاري. وجاءت نتيجة التصويت على طلب الوزير تأجيل مناقشة الاستجواب المقدم اليه بصفته من النائب الصيقي الصيقي بموافقة 32 عضوا من اصل الحضور وعددهم 53 عضوا، ورفض 19 عضوا فيما امتنع عن التصويت. كما وافق المجلس على عدد من التوصيات التي اوردها تقرير لجنة شؤون الاسكان البرلمانية في شأن بيوت التركيب التي انشئت بنظام اللوائح الخرسانية المتشابكة واحالها الى الحكومة. ونصت توصيات التقرير على منح المواطنين المتضررين من المشكلة في كافة مناطق الكويت قرضا قدره 70 الف دينار من بنك التسليف والادخار للمواطنين اصحاب البيوت المنفصلة بشرط اعادة بناء بيوتهم. ومنحت التوصيات كذلك للمواطنين المتضررين من اصحاب البيوت المتلاصقة بيتا جديدا كبديل سكني من المؤسسة العامة للرعاية السكنية وذلك بحسب دور كل منهم. كما منحت التوصيات مقابلا ماديا للايجار قدره ألف دينار شهريا تبدأ منذ مغادرة المواطنين المتضررين لهذه البيوت وتنتهي بانتهاء بنائها او لاستلامهم سكنهم الجديد او لمدة سنتين ايهما اقرب.

كتب: حسين الرمضان - ماضي الهاجري - سامح عبد الحفيظ - ناصر الوهيت

المجلس يحدد جلسة 20 الجاري لمناقشة استجوابي الرجيب

المقدم من النائب الصيقي مبارك الصيقي الى وزير الشؤون احمد الرجيب. ● وزير الشؤون أحمد الرجيب: استنادا الى المادة 135 من اللائحة اطلب تأجيل الاستجواب ابتداء من اليوم. ● الصيقي: المادة 135 تقول اسبوعين دون تصويت منذ تقديمه وأرجو التصويت نداء بالاسم. ● موافقة 32، عدم موافقة 19، امتناع 2، الحضور 53. ● موافقة على التأجيل اسبوعين من اليوم الى يوم 20/6/2012. ● الاستجواب الثاني المقدم من النائب رياض العبدساني الى وزير الشؤون احمد الرجيب. ● الصيقي الصيقي: العبدساني قدم استجوابه الساعة 1:30 وبالتالي لم يدرج على جدول الأعمال لأنه لم يمر عليه 48 ساعة وهذا تلاحق في جدول الأعمال غير مقبول ومرفوض مني.

● رياض العبدساني: المادة 100 ولا تجرى مناقشة الاستجواب إلا بعد مرور 8 أيام فإين الخطأ. ● عبداللطيف العميري: الخطأ ادراجه على جدول الأعمال وإذا لم يدرج فسيفرج مباشرة بعد اسبوعين في الجلسة القادمة لأول بند. ● عبيد الواسمي: لا يجوز ادراجه في جدول أعمال جلسة أمس وعملية الادراج تحكمها لوائح وضوابط وهي غير متوافرة. ● أسامة الشاهين: المادة 72 نص عام يتكلم عن ادراج عموم البنود وعندما يكون النص خاص يفقد العام.

● أحمد السعدون: ادراجه كان واجبا لأن المادة تقول يدرج في أول جلسة تالية حتى لا تمنع الوزير حقه في مناقشة الاستجواب إذا أجليته في جلسة 19، ومناقشته من عدنها لا تجوز إلا بعد 8 أيام. ● أحمد الرجيب: استنادا الى المادة 130 اطلب تأجيل الاستجواب لمدة اسبوعين. ● أحمد السعدون: هل يوافق المجلس؟ (موافقة عامة).

● مرزوق الغانم: معنى ذلك صياقش استجواب العبدساني قبل الصيقي. ● الصيقي: طلب الوزير هو الهروب. ● أحمد الرجيب: تحكمتنا اللائحة وصوتنا على الاستجواب يوم 20. ● الدلال: أرجو ان يكون الاستجوابان في يوم واحد. ● السعدون: طلب التأجيل لمدة اسبوعين سيحتاج الى تصويت. ● المسلم: أنه المجلس اني ان الوزير يستخدم اللائحة حتى يقدم استجوابا على استجواب.

● البراك: اسلوب الوزير مرفوض وعلى نواب الامنة ان تكون لهم ردة فعل.

● أحمد الرجيب: ما عندي مانع في مناقشة الاستجوابين يوم 20 الجاري. (موافقة عامة). ● بيوت التركيب الخرسانية

انتقل المجلس لمناقشة تقرير اللجنة الاسكانية عن بيوت التركيب الخرسانية. ● أحمد مطيع «المقرر»: التقرير الثاني للجنة الاسكانية بشأن بيوت التركيب التي انشئت بنظام اللوائح الخرسانية المتشابكة.

وتلا الأمين العام توصيات أخرى متعلقة باستجواب وزير المالية السابق ونصها كالتالي: ● صباح الخالد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء: من باب التعاون فلاستجواب انتهى من أسبوعين، وما تم تقديمه مقترح في وقتها وهذا الأمر نتفهمه، لكن أن توضع توصيات على جدول الأعمال لم تدرج أمس، أرجو التقيد باللائحة. ● مرزوق الغانم: ما ورد في التوصيات عمل تنفيذي وتدخل في عمل السلطة التنفيذية، ومعناه القول للوزراء «قوموا وأنا اشتغل مكانكم»، وهذا عمل تنفيذي بحت، دورنا المراقبة، وإذا متسبنا في ذلك فنحن نخالف المادة 50 من الدستور.

● عدنان عبدالصمد: التوصيات اذا كانت تتعلق بالاستجواب فلاستجواب قد أغلق، وهذا موضوع أغلق، ومسع ذلك تم التصويت عليها، ولكن التوصيات الجديدة غير متفقة مع اللائحة ولا ترقى بالاستجواب.

● أحمد اربب: مقدمو الاقتراحات يجب ان نرجع لهم، وعندما جدول أعمال طويل وهناك مواضيع أهم. ● وزير الإسكان شعيب الموزيري: المادة 76 تجيز التأجيل لمدة اسبوعين.

● جري التوصيات نداء بالاسم على التوصيات الجديدة وادراجه على جدول الأعمال وكانت النتيجة كالتالي: ● موافقة 22، عدم موافقة 26، امتناع 1، الحضور 50.

● غير موافقة على ادراجه. ● تلا الأمين العام اقتراحا آخر حول الشركة الكويتية للاستثمار على ضوء ما شابهها من عدم الالتزام بالقواعد والقوانين وتكليف ديوان المحاسبة بالفحص الدوري والمستندي لاستثمارات واستثمارات الشركة، والتحقق في شركة الجون الطبية وجرى التصويت نداء بالاسم على ادراج التوصية وكانت النتيجة كالتالي: ● موافقة 22، عدم موافقة 22، امتناع 2، الحضور 47.

● عدم موافقة على ادراج التوصية. ● محمد الصقر: عندما فتح باب ما يستجد من أعمال قال الاخوان لابد من ان يكون هناك حدث.

انتقل المجلس لنظر الاستجواب



النائب مرزوق الغانم أثناء حديثه خلال الجلسة



الرئيس أحمد السعدون وبيدو نائبه خالد السلطان وفيصل الجيبي

21 - حمد محمد المطر. 22 - مسلم البراك. 23 - الطاحوس. 24 - الدقباسي. 25 - الخليفة. 26 - العنجري. 27 - الدميحي. 28 - الطريجي. ● وزير المالية بالوكالة نايف الجحرف: اطلعنا على التوصيات وكانت محل اهتمام، وقد قمنا في الوزارة بتشكيل فريق من الفتوى والتشريع وجامعة الكويت للنظر في الاستجوابين وردود الوزير والنظر في التوصيات لنتم مراجعة ما ورد في الاستجوابين وتقديم تقرير للوزير خلال مدة لا تزيد على 3 شهور والهدف من ذلك الوقوف على ايجاد رأس محاييد يتم على اساسه اتخاذ الإجراءات والخطوات الصحيحة، ونرى في التوصيات تداخلا في السلطة، لاسيما ان بعضها تتطلب إجراءات تنفيذية، واتمنى إعطاء فرصة للجنة لتقديم التقرير النهائي للمجلس للاطلاع عليه.

● محمد الدلال: التوصيات بها جوانب كثيرة، وعلى الوزراء ان يبينوا وجهة نظرهم، وهذه التوصيات غير ملزمة ما ورد في الحكومة ان تأخذ بها أو لا تأخذ بها. ● خالد السلطان (الرئيس): هذه التوصيات يجب ملزمة للتنفيذ، وبالتالي يجب التصويت.

● وزير الكهرباء والماء والبلدية عبدالعزيز الابراهيم: هذه التوصية السادسة معناها إيقاف جميع إجراءات محطة الزور التي ستولد

مدى تحقيق البرنامج لاهدافه وبرامجه ومشاريعه مع قيام المجلس الاعلى للتخطيط بتقديم توصياته المقترحة لتطوير البرنامج وذلك في فترة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ السيد وزير المالية، ومن جانب آخر قيام مجلس الوزراء باعادة النظر في اللائحة التنفيذية للقانون رقم 39 لسنة 2010 وتعديلها بما يتوافق مع القانون.

7 - قيام مجلس الوزراء بالتحقيق في المخالفات التي اثيرت في مادة الاستجواب بشأن فروق الاسعار او شبهة التلاعب بأسعار المواشي او شبهة المخالفة للتهريب الجمركي والمرتبطة ببرامج ومشاريع شركة المواشي.

8 - قيام مجلس الوزراء بفتح تحقيق بشأن المخالفات الخاصة بعقود اسلاك الدولة المرتبطة بتعاقدات شركة المشروعات السياحية في ظل تراجع العائد المالي للدولة والمشار إليها في محاور الاستجواب، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لإلغاء العقود المخالفة ومن ثم اعادة طرحها وفق صحيح القانون او تصحيح هذه العقود اذا كان القانون يسمح بذلك. 9 - قيام مجلس الوزراء بتكليف المجلس الاعلى للتخطيط بدراسة ملف برنامج الأوفست من حيث الهيكلية القانونية والادارية والبيات العمل والنظم واللوائح، مع تبيان

القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت (محطة الزور) مع قيام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة تحقيق في المخالفات المشتبه بها والواردة في الاستجواب والمقدم للسيد وزير المالية، ومن جانب آخر قيام مجلس الوزراء باعادة النظر في اللائحة التنفيذية للقانون رقم 39 لسنة 2010 وتعديلها بما يتوافق مع القانون.

7 - قيام مجلس الوزراء بالتحقيق في المخالفات التي اثيرت في مادة الاستجواب بشأن فروق الاسعار او شبهة التلاعب بأسعار المواشي او شبهة المخالفة للتهريب الجمركي والمرتبطة ببرامج ومشاريع شركة المواشي.

8 - قيام مجلس الوزراء بفتح تحقيق بشأن المخالفات الخاصة بعقود اسلاك الدولة المرتبطة بتعاقدات شركة المشروعات السياحية في ظل تراجع العائد المالي للدولة والمشار إليها في محاور الاستجواب، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لإلغاء العقود المخالفة ومن ثم اعادة طرحها وفق صحيح القانون او تصحيح هذه العقود اذا كان القانون يسمح بذلك. 9 - قيام مجلس الوزراء بتكليف المجلس الاعلى للتخطيط بدراسة ملف برنامج الأوفست من حيث الهيكلية القانونية والادارية والبيات العمل والنظم واللوائح، مع تبيان



النائب رياض العبدساني



د.أحمد مطيع

هوشة الصقر والعنجري

أثناء التصويت على توصيات النواب بخصوص استجواب الشمالي، وحين أتى دور النائب عبدالرحمن العنجري الذي وافق على التوصيات، أخذ النائب محمد الصقر يصارخ على العنجري بكلمة (غفية) فرد عليه العنجري كفيفي أعبير عن رأيي، فرد عليه الصقر أنت دجال وعميل واكبر دجال، فأخذوا يتبادلان الصراخ والانتهاامات وكلمة «أعد، الثاني يرد «أعد» والصراخ يرتفع حتى أنهى الأمين العام التصويت بالموافقة.

البراك يفي بوجود خلاف بينه وبين المسلم

نفى النائب مسلم البراك ان يكون هناك خلاف بينه وبين النائب د.فيصل المسلم، مضيفا «تراكم واهمين ان تكون انا وفيصل المسلم على خلاف فنحن ثقافتنا بنيت على الممارسة.. ثقوا بالله ان الاعلبيه متماسكة والمسلم اخ عزيز ونحن لا نبحت عن مصالحنا بل عن مصالح الشعب الكويتي». وأضاف البراك: الأخ فيصل الجيبي نائب اعتر به واعتقد ان الصواب خالفة عندما رفض عرض الاقتراح بشأن الاستثمارات في بنك التسليف.. وانا اعترضت على رفع الجلسة ومازلت اعترض، مشيراً الى وجود اطراف داخل وخارج البرلمان تريد تغطية كل قضايا الفساد.

لقطات

الاستجوابان معا

وافق وزير الشؤون على الاستجوابين المقدمين من النائبين العبدساني والصيقي لمناقشتها معا.

السعدون اعترض

اعترض الرئيس أحمد السعدون على كلمة وزير الشؤون عندما قال لأحد النواب «اسكت».

الحل هو التتمين

قال النائب فيصل المسلم ان الحل الوحيد لبيوت التركيب هو التتمين.

استدعاء شركات خليجية

اشار وزير الدولة لشؤون الاسكان الى انه قد تم استدعاء شركات خليجية للمشاركة في مشاريع الاسكان.

عرض تقارير

عرض الوزير شعيب الموزيري تقارير خاصة لمدير عام بنك

التسليف واسباب احواله الى التقاعد.

كلام غير صحيح

قال النائب محمد الصقر ان الادعاءات التي قالها بحق المدير العام اغلبها غير صحيحة.

تحل من خلال يومين

قال النائب حمد المطر لو ان بيوت التركيب في منطقة النزهة والعديلية جان حلت خلال يومين.

طلب الموزيري

طلب الوزير شعيب الموزيري ساعة لشرح الاسباب التي تواجه القضية الاسكانية.

ما جئنا بالكويت

قال النائب حمد المطر خلال جولتنا في بيوت التركيب: يعيشون أسامة بمعنى الكلمة جنك قاعد مو بالكويت.

هايف: رد الحكومة لقانون «المسيء» صدمة

أكد النائب محمد هايف المطيري ان اهل الكويت والعالم الاسلامي استبشروا حين جاز اجمع النواب والحكومة على اقرار قانون المسيء للذات الالهية، مستغربا رد القانون، ولا ريب انه صدمة لا تعرف كيف نفسره للكويتيين وللعالم، وقال هايف في تصريح صحافي: كيف تبرر الحكومة رد القانون؟ معتبرا اياه كارثة على الحكومة لأنها وافقت على القانون بالاجماع، وقد تتناضض عندما يصوت عليه مجددا، وهل سترفضه عندما يطرح الي التصويت، ومثل هذه الحكومة لا تستحق ان تبقى وتستمر. ورأى هايف ان الحكومة غير قادرة وعاجزة عن ادارة البلد، وهناك من يدفع الحكومة للقيام بأمور غير مقننة بها، فليعلم ان تقدم استقلالها، وموقف النواب سيكون حاسما وحازما ولن تقبل بمثل هذه التناقضات، وكتلة الغالبية ستدرس الامر.

واعتبر هايف رد القانون رسالة للشعب، خصوصا ان الحكومة اعتادت تحميل المجلس عرقلة التنمية، مؤكدا ان القانون سيقر وان لم يحصل على الغالبية الخاصة في دور الانعقاد الحالي فسيتكون اول قانون يصوت عليه في دور الانعقاد المقبل. وأضاف: رد القانون اساءة الى سمعة الكويت، ولا انسى موقف شعيب الموزيري عندما قال نحن مع القانون والكويت ليست دولة ملحدة، وتبعه وزير العدل الذي أكد ان القانون لن يرد وعلى الوزراء والشركاء الا يقبلوا برد هذا القانون وأن يقوموا بواجباتهم الشرعية، خصوصا مثل هذا القانون، والأن ينظر الى الكويت بنظرة اخرى وبعلامات استفهام.

استمرار إيقاف مدير عام مؤسسة التأمينات الاجتماعية

فتح تحقيق بشأن الحاويات المرسلة إلى عدد من السفارات العربية والأجنبية



فيصل الجببي مترئسا جانبا من الجلسة



جانبا من جلسة أمس



مسلم الجراح أثناء حديثه في جلسة أمس

بمخاطبة الوزير كتاب رسمي» في 2012/3/21 أرسلنا كتابا رسميا باسمي انا ولم احصل على جواب ويتعهد المدير العام السابق بالسرية على مسؤوله الأعلى، و22 يوما المدير العام لم يرد على الوزير والمعلومات هي «برنت».

وجهدنا له الكتاب وقلنا له بكل ادب: «نود بداية اعلامكم بان المعلومات التي طلبناها سرية او غير سرية فإن ذلك لن يكون لكم مبررا لأي تقاعس او تأخير في تزويدنا بها لمدة 21 يوما حيث كان يمكن ايصالها لنا بأي طريقة تحافظ على السرية».

المدير الآن غير متعاون وكان بإمكاننا ان احيله للتقاعد ومرسوم التعيين او الإحالة التي التقاعد بقرار من الوزير المختص او الخدمة المدنية.

وقلت له «انا سأسجد لك وقتا في 29 الشهر وإذا ما رديت علي فساطبق عليك القانون، وأن نكرر لكم التكليف بسرعة تزويدنا بالمعلومات فإنه يلزم اعادة التنويه الي نص 2 من المرسوم بقانون رقم 1992/6 والتنويه على اختصاصاتنا الواردة».

ورد على المدير العام: «بالإشارة الي كتابكم بشأن تزويدكم ببعض المعلومات نود افادتكم ونؤكد لكم حرصنا منا على المصلحة العامة وحفاظا على الامانة التي احملها كمسؤول على رأس هذه المؤسسة العريقة وحيث ان هذه المعلومات تحمل صيغة السرية رسمية لا يمكن البوح بها الا بعد استلام كتاب رسمي من الوزير المرفق على البنك وستزودكم بها رسميا».

وبدأت مرحلة عدم الصبر على الأداء والتأخير، ووريت عليه في نفس اليوم «وفي حال عدم ورود هذه المعلومات البناء في الوقت المحدد فلنأشر سنأشر المادة 59 من نظام البنك ونبهنا على شكاوى الموظفين وحقوقهم».

فرد علي في 3/29 وأوضح لنا بعض الاستثمارات، المادة 5 من البنك تقول... يقوم البنك باستثمارات فائض امواله في جميع الاستثمارات المضمونة، وهذه الكلمة هي سبب علة القضية كلها، والمذكرة الايضاحية عن الاموال الفائضة هي الموارد والاستثمارات الاولية. فنرى ماذا حدث في الاستثمار الاول، فعرض الشركة يقول سندنا غير مضمونة، وغير مشروطة. المدير العام يفترض تحويل هذا العرض الي اللجنة المختصة ولكن ارسل المذكرة للمدير المالي والمدير المالي قال تصنيف سندات غير مضمونة.

ويقول لا مانع من الاكتتاب في الاصدار المذكور بمبلغ 8 ملايين دينار، علي نفس توقيع المدير المالي، وخالف المواد 9، 10 و 11 في لوائح البنك، المادة 11 اعداد تقارير دورية ولم يسووها عندنا مدقق حسابات ولما وصلتنا المعلومات الرسمية قلنا له صدر تقرير هذه

بالتقريب الاشرافية لدى البنك من 9/1 التقرير الخاص بالتعيينات من 9/1 وحتى تاريخه تاريخ الكتاب 3/11 وقبل 29 لم يكن هناك رد قماذا كان رد المدير. ويقول مدير مكتبته: «هذه التقارير تحمل صفة سرية تامة ولن تستطيع ادارة البنك تزويدنا الا بصفة رسمية وسيقوم المدير العام

اجتمعنا مع الموظفين لسماح مشاكلهم وبعدها للقياديين ولايد ان اعرف ما المشكل حتى احلها، فقمتم بتوجيهات شفوية لمدير المكتسب ليخاطب صلاح المصنف بتزويدنا بالتقارير في 3 اموار: التقرير الخاص باستثمارات بنك التسليف والادخار من 2011/9/1 وحتى تاريخه، التقرير الخاص

بمنحى آخر ولا يريد تطبيق القانون، وابتعدت عن شرح كل هذا في الفترة السابقة ولكن الي متى؟ اتخذنا قرارا صريحا وواضحا ولا تشويه شائبة، وأكبر دليل على انني اعطيته كامل الحقوق وكان بإمكاننا إحالته للتقاعد، لكن هناك مشاكل يجب على المسؤول ان يتخذ القرار.

خاطبنا وزارة الخارجية لدعوة الشركات الخليجية والعالمية وعقدنا الظهر صار لها 30 سنة بها مشاكل حولتها الي لجنة تحقيق وهذه جزء من المشاكل وأصدرنا إحالة للتحقيق وأزيلت المنطقة مباشرة خلال 3 شهور بعد تحويل الملف للجهة المختصة، بمبلغ 30 الف دينار وكانت مرتعا للحيوانات.

قائمة كاملة بكل الشركات المخالفة حتى لا تدخل المناقصات. وهذا أمر يزعج البعض الذي يريد «التكويش» على المناقصة، ووجدنا المعاق الذي يطالب ببيته يواجه مشاكل، وأصدرنا توجيهات بمباشرة خلال 3 شهور بعد تحويل الملف للجهة المختصة، بمبلغ 30 الف دينار وكانت مرتعا للحيوانات.



محمد الخليفة متوسلا د. أحمد مطيع وعبدالله البرغش على المنصة



عدنان عبدالصمد مطالبا بنقطة نظام



حديث جانبي بين وزير الإعلام الشيخ محمد عبدالله وخالد الطاحوس



محمد الدلال أثناء حديثه



حديث نياحي بين د. عادل الدمخي ويدر الداوم ود. خالد شخير على هامش الجلسة



أحمد لاري متحدثا في جلسة أمس

البقية ص 17



صلاح المصنف

من أجل تحقيق أهدافه وذلك من خلال الاستثمار في الفئات الاستثمارية المشار إليها فيما يلي... بند سابعاً «الإصدارات الأولية من سندات للشركات ذات التصنيفات الائتمانية التي توصي بها دور التصنيف المحلية والعالمية» وبالتالي فإن قرار الاستثمار الذي اتخذته إدارة البنك جاء متوافقا مع اللوائح المعتمدة من مجلس إدارة البنك. وكشف المصنف عن ضغوط يمارسها الموزير عن طريق المدير العام المكلف من قبله على مكاتب التدقيق المكلفة بأعمال البنك لتغيير تقريرهم حول أعمال البنك والسندات بعد أن أكتبت التقارير صحة الاستثمارات وسلامتها. وقال المصنف ان الوزير الموزير والنائب البراك كانا يقولان ان على المتضرر اللجوء إلى القضاء، ويعد أن لجأت للقضاء الإداري وقبله الجنائي بالبالغ المقدم مني لنياية الاموال العمامة، عادا بالقضية إلى الواجهة السياسية، وهو ما يكشف ضعف حيلتهم وحجتهم، داعيا من النواب إعطاء الفرصة للرد على الموزير.

السندات، مشيرا الى أنه خاطب الموزير بكتاب رسمي لتزويده بنسخة من التقرير إلا أنه تجاهل الطلب، وهو ما يضع علامة استفهام على سلوك الموزير، مؤكدا ان هذا التقرير ان لم يظهره الوزير فهو سيظهر من خلال القضاء العادل. وأوضح المصنف أن ما أخاف الموزير وما لا يستطيع ان يكشفه للعلن والعامه من الناس والنواب أن التقرير أكد أن الاستثمار في السندات كان قرارا صحيحا وحقق عوائد للبنك والمال العام، فلماذا أخفى الموزير هذا الجزء من التقرير؟ وبين المصنف أن قرار الاستثمار في السندات جاء بعد استشارة شركة الوطني للاستثمار، الذراع الاستثمارية للبنك الوطني، وحصول السندات على تصنيف من شركات عالمية، وأخذ رأي المستشار المالي للبنك والإدارة المالية وقيام المدير العام باطلاع أعضاء مجلس إدارة البنك عليه قبل التوقيع، علاوة على أن المادة 12 من لائحة استثمار البنك المعتمدة من مجلس الإدارة تنص على «للبنك استثمار أمواله في أوجه متعددة

يحتم عليه وللسرية المعلومات أن يدعو لاجتماع مجلس إدارة تعرض فيه كل المعلومات المطلوب عرضها. وأوضح المصنف أن إصراره على وجود كتاب رسمي يحفظا على سرية المعلومات الخاصة بالبنك جعل الوزير يرضخ لطلبه بكتابه الرسمي في تاريخ 21 مارس الماضي وهو ما رددنا عليه بشكل رسمي في تاريخ 25 من الشهر نفسه، مشيرا إلى أن ما قاله الوزير عن تأخير تسليم المعلومات لمدة 21 يوما ما هو إلا مخالف للحقيقة، والكتب التي عرضها تثبت عكس ذلك. وحول ما ذكره الموزير عن تقرير «هورث المهنا»، أكد المصنف أن الموزير أخفى الحقيقة مجددا حول هذا التقرير بتحديثه، وأضاف أن الموزير ذكر أن التقرير على مكتبتي قبل ان يصل إلى مكتبتي، وهو هنا يخلط متعمدا ما بين التقرير السنوي الذي يعده المكتب عن أعمال البنك، والتقرير الذي أعده بناء على طلب الوزير حول الاستثمار في السندات. ونفى المصنف ما ذكره الموزير أنه اطلع على تقرير «هورث المهنا» حول التحقيق في قرار الاستثمار في

المضف: استعراض الموزير في المجلس يؤكد الشخصية وتنفيذاً لأهداف انتخابية

أكد مدير عام بنك التسليف صلاح المصنف أن الاستعراض السياسي الذي قام به وزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الأمة شعيب الموزير في قاعة عبدالله السالم أمام ممثلي الأمة يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك الشخصية في تعامل الموزير مع ملف بنك التسليف تنفيذاً لأهداف انتخابية.

وقال المصنف في تصريح صحافي تعقيبا على ما ذكره الوزير في جلسة مجلس الأمة اليوم (امس)، ان الوزير أدان نفسه بنفسه من خلال عرضه المستندات، موضعا أن المستند الذي وضعه عن طلب معلومات عن ودائع البنك واستثماراته أشار بشكل واضح الى أن الطلب جاء عن طريق اتصالات هاتفية من مدير مكتبته منذ 29 فبراير الماضي حيث بدورنا اكدنا لمدير مكتبته أننا لن نقدم أي معلومات تتعلق بأموال البنك واستثماراته دون كتاب رسمي موقع من الوزير الموزير نفسه. وتساءل المصنف، هل يقبل نواب الأمة أن تكون الطلبات المتعلقة بمعلومات عن أموال البنك والتي هي أموال عامة عن طريق اتصالات هاتفية وشفوية؟ في حين أن الواجب

تمة المنشور ص 15
في 2012/3/12 بعد اسبوعين من تسلمي الإسكان وهنا قاطعه رئيس الجلسة طالبا منه الالتزام بتقرير اللجنة وهذا الموضوع ليس حملة.

● حمد المطر: احد الحلول المطروحة توفير بدائل سكنية فكيف يتكلم عن البديل دون ان يذكر العوققات؟

● مسلم البراك: استغرب، لأول مرة تناقش القضية الاسكانية وأنست الأخ الرئيس طرحها في ندواتك الانتخابية فلو كان هناك حل للمشكلة الإسكانية لما وضعنا الناس في علب سردين، خل الوزير يطرح مشاكله وإذا قدرنا نسهل الأمر وإذا لم نستطع حلها فليتكلم على الله الوزير ونحن معه نتوكل على الله، ولا بد ان نتطرق الي بنك التسليف، ولجنة المناقصات.

● علي القباسي: من باب العدالة تم التعرض للوزير قبله الحق ان يدافع عن نفسه، والموضوع بيوت التركيب وتحتاج الي قروض وهي من بنك التسليف، ولقد شوهدت سمعة الرجل وله الحق ان يدافع عن نفسه.

● عادل الدمخي: الأخ محمد الصقر تعرض للوزير ومن حق الوزير ان يرد، وهذه القضية تتعلق بالإسكان وليس لك ان تحكم الوزير في القضية التي يتكلم فيها.

● خالد السلطان: أرفض تشعب القضية الي بنك التسليف الموضوع محدد.

● رياض العديساني: خل الوزير يوضح الأمر بالأمانة والمستندات وهذه قضية جزء من المشكلة.

● شعيب الموزير: ان هذه القضية في سياق الموضوع، وأحد الحلول يتعلق بالإسكان فيجب ان أوضح العرائق التي تمنعنا من هذا الحل، ان نحن نطور في نفس الفلك، وحلهم اما نعطهم بيوتا او نعطهم قروضا وهذه تتعلق ببنك التسليف.

● خالد السلطان: هذه قرارات يتخذها مجلس الوزراء.

● شعيب الموزير: مو صحيح، مجلس ادارة البنك هو الذي يضع اللوائح، ما موقفتنا من الـ 70 الف دينار وموقفنا من البيوت الاسكانية.

● خالد السلطان: هذه قرارات يتخذها مجلس الوزراء.

● شعيب الموزير: مو صحيح، مجلس ادارة البنك هو الذي يضع اللوائح، ما موقفتنا من الـ 70 الف دينار وموقفنا من البيوت الاسكانية.

● خالد السلطان: هذه قرارات يتخذها مجلس الوزراء.

تمة المنشور ص 15
في 2012/3/12 بعد اسبوعين من تسلمي الإسكان وهنا قاطعه رئيس الجلسة طالبا منه الالتزام بتقرير اللجنة وهذا الموضوع ليس حملة.

● حمد المطر: احد الحلول المطروحة توفير بدائل سكنية فكيف يتكلم عن البديل دون ان يذكر العوققات؟

● مسلم البراك: استغرب، لأول مرة تناقش القضية الاسكانية وأنست الأخ الرئيس طرحها في ندواتك الانتخابية فلو كان هناك حل للمشكلة الإسكانية لما وضعنا الناس في علب سردين، خل الوزير يطرح مشاكله وإذا قدرنا نسهل الأمر وإذا لم نستطع حلها فليتكلم على الله الوزير ونحن معه نتوكل على الله، ولا بد ان نتطرق الي بنك التسليف، ولجنة المناقصات.

● علي القباسي: من باب العدالة تم التعرض للوزير قبله الحق ان يدافع عن نفسه، والموضوع بيوت التركيب وتحتاج الي قروض وهي من بنك التسليف، ولقد شوهدت سمعة الرجل وله الحق ان يدافع عن نفسه.

● عادل الدمخي: الأخ محمد الصقر تعرض للوزير ومن حق الوزير ان يرد، وهذه القضية تتعلق بالإسكان وليس لك ان تحكم الوزير في القضية التي يتكلم فيها.

● خالد السلطان: أرفض تشعب القضية الي بنك التسليف الموضوع محدد.

● رياض العديساني: خل الوزير يوضح الأمر بالأمانة والمستندات وهذه قضية جزء من المشكلة.

● شعيب الموزير: ان هذه القضية في سياق الموضوع، وأحد الحلول يتعلق بالإسكان فيجب ان أوضح العرائق التي تمنعنا من هذا الحل، ان نحن نطور في نفس الفلك، وحلهم اما نعطهم بيوتا او نعطهم قروضا وهذه تتعلق ببنك التسليف.

● خالد السلطان: هذه قرارات يتخذها مجلس الوزراء.

● شعيب الموزير: مو صحيح، مجلس ادارة البنك هو الذي يضع اللوائح، ما موقفتنا من الـ 70 الف دينار وموقفنا من البيوت الاسكانية.

● خالد السلطان: هذه قرارات يتخذها مجلس الوزراء.

● شعيب الموزير: مو صحيح، مجلس ادارة البنك هو الذي يضع اللوائح، ما موقفتنا من الـ 70 الف دينار وموقفنا من البيوت الاسكانية.

● خالد السلطان: هذه قرارات يتخذها مجلس الوزراء.

تعلق بمحطة الزور الشمالية لتوليد الطاقة

إيقاف إجراءات تأسيس شركات تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية



محمد الدلال وعبد اللطيف العميري يحاولان تهدئة النائب عبدالرحمن العنجري



الصيفي مبارك الصيفي متحدثا في جلسة أمس



خالد السلطان محبياً الوزير شعيب المويزي وعبدالعزیز الإبراهيم والشيخ أحمد الخالد

● محمد الصقر: أنا لم أقصد لجنة تحقيق بل لجنة تقصي حقائق. ووافق المجلس على الاقتراح. ووافق المجلس موافقة عامة على: ● تقرير البند رقم 112 بشأن قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية على موافقة عامة ● مسلم البراك: هناك اقتراح قديماً، هناك استثمارات تكلم عنها الوزير خطيرة، وإذا لم نجعل الوزير يكشف ما عنده لا نطالبه بحل المشكلة، الاستثمارات التي تبني بها المساكن. ● علي الدقباسي: تقدمنا باقتراح

احالة الموضوع الى لجنة حماية المال العام وكل كلام الوزير غير صحيح ومرود عليه ويستدعون صلاح المصنف ويرد على كل ذلك. ● علي الدقباسي: الوزير لم يخرج عن حدود ما طرح في الجلسة والرجل يرد ويدافع عن سياساته ولا يوجد حرج فسي أن نتاح له الفرصة. ● السلطان: أرجو الالتزام بالموضوع الوارد في تقرير اللجنة. ● مسلم البراك: الوزير طرح معلومات خطيرة ومحمد الصقر يقول معلومات الوزير غير صحيحة، وإذا شعرت بأن الوزير يكذب استجوب الوزير وأنا معك

بأن يستشيروا شخصاً مرمحاً ومتخصصاً في تقديم المشورة قبل شراء السندات: وبعث للمدير المالي وكتب له تقدمت الشركة الفلانية، وعرض الشركة يقول: تسدد الفوائد في كل 3 شهور اعتباراً من 2011/12/14 وتوقيع العقد في 1/5 والمدير مستمتر ويعني أن هذا الاستثمار قاضح. ● محمد الصقر: قبل نصف ساعة قال اعطني 10 دقائق يجب أن ترد عليه. ● علي العمير: أنت تدبر الجلسة، والمادة 66 من اللائحة لا تجوز مناقشة موضوع غير مدرج على جدول الاعمال، هذا الموضوع يهتما

المناور: بيوت

التركيب غير قابلة للتوسعة ولم تراع فيها أبسط احتياجات المواطنين



الشركة اسمها «هورث المهن» ويقول التقرير: «وفقاً للإجراءات التي قمنا بها ووفقاً للمعلومات التي تواردت لدينا عن إجراءات إدارة البنك لم تخضع لمتطلبات اللائحة في إجراءات الاستثمار ولجان الاستثمار وحيث أن تلك اللجان غير منتخبة في البنك منذ سنوات وأشرفنا على عدم تشكيل لجان وهذا مخالف للوائح. الاستمرار الثاني يقول الضمانات والتعهدات المالية تعتبر سندات غير مشروطة وغير مضمونة وغير مقبولة وتنبه المستثمرين ونصح

تمة المنشور ص 16

أقيمت في مقرها بالسلام مساء أمس الأول ندوة «كود»: إلغاء الإعلام الرسمي وتحويله للقطاع الخاص

بلغت تكلفتها 100 مليار، مؤكداً على أن الديمقراطية تعني حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية لكن المجلس منذ أن جاء فكانت كل قوانينه زجرية ويعتبرون من يتقدمه اعلاماً فاسداً. أما أمين عام كتلة الوحدة الدستورية المحامي يعقوب الصانع فقد شدد على أن النجومية لها وجهان تحاول الوسيلة الاعلامية ايراز وجه الشخص وأن الشخص لابد أن يملك موهبة وكاريزما معينة للظهور أمام الناس. وقال الصانع: إن أعضاء مجلس الأمة الذين قاموا بتعديل رفع العقوبة في قانون المرئي والمسموع في السابق هم انفسهم من يطالبون اليوم بتخليط العقوبة ضد البعض، لافتاً الى ان قانون المرئي والمسموع يحتاج الى امور كثيرة لضبطه ومنها اضافة الاعلام الجديد و الاعلام الالكتروني وتكنولوجيا المعلومات. وأضاف الصانع ان كتلة الوحدة الدستورية قدمت اقتراحاً لتعديل قانون المرئي والمسموع خاصة فيما يتعلق بالوحدة الوطنية، مبرها عن كرهه لكلمة الاعلام الفاسد وتشجيعه لكلمة الاعلام المسؤول لأنه لا يوجد أي قناة خاصة لا تكون لها توجهات خاصة وهو ما يحتاج الى تنظيم عملها للوصول الى الاحترافية. على صعيد متصل، أوضح استاذ الاعلام في جامعة الكويت د.محمود الموسوي أن الاعلام يستطيع صناعة النجوم من خلال عمل برون جميل للشخصية ما تستطيع من خلاله لفت الأنظار حوله، ولكن يبقى في هذا الأمر الاحتكام للجماهير أو المتلقين فهم من يستطيعون تقييمه وإثبات ما إذا كان هذا الشخص بالفعل يستحق النجومية أو لا يملك شيئاً وصنعت الوسيلة نفسها، مضيفاً أن مؤسسة الدولة الفضائية تخلق ثقافة الجماهير من خلال انتشار الوعي لديهم.



ناصر العيدان ومحمد السعوسي وأحمد الجار الله ومحمود الموسوي ويوسف الجلامه ويعقوب الصانع تتوسطهم الزميلة سميرة أحمد

غير المعروف للناس شريطة ان يكون نجما حتى تستطيع تقديمه للناس فإن كان مفتقدا النجومية فإن الوسيلة الإعلامية قد تشغل ويحسب ذلك عليها. وأوضح الجارالله ان الخبر ليس فلان صرح لكن لماذا صرح، ومثال على ضرورة توافر النجومية في الشخص الذي تقدمه وسائل الاعلام، برامج تبني المواهب العربية غير المعروفة على القنوات الفضائية. وأوضح الجارالله ان الصحف اليومية لا تسجل تاريخاً بل عداً قابلاً للصدق والكذب وخلال 24 ساعة أو أقل قد يتبث للناس صدق أو كذب الخبر المنشور في الصحيفة التي لا تقوم باستبعاد أي خبر إلا إذا كان يمس الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي، لافتاً الى ان الجمهور بدوره جزء من الوسيلة الاعلامية التي تعرض عليها بضاعة الاعلام ويصعب بمثابة محكمة الدرجة الأولى لأنه يحدد مدى قبوله أو رفضه لعلومة الخبر. وبين اننا لسنا في الاعلام اصحاب رسالة لأنه مشروع ربحي ان ربح واستمر وان خسرت أغلق، مؤكداً على ان الاعلام يحتاج الى رأس مال ضخم الى ان يصل لدرجة جني الثمار بتحقيق الكفاءة في التوزيع او الانتشار للفضائيات لتنتقل من درجة الصرف الى درجة ان يكون لها مدخول قادر على الصرف عليها، وهذا المدى لا يقل عن 4 سنوات مثل قناة الجزيرة التي أنفق عليها المليارات الى ان وصلت للعالم كله وأصبح لها دخلها الاعلاني، مبيناً ان هناك مشكلة يعاني منها الاعلام ان ثقافته كانت في السوق الكويتي. وانتقد الجارالله هامش الحرية في الكويت الذي وصل الى حد السب والشتمية والمتاجرة بالاسرار الشخصية، وقال ان الصحف لديها أجددات ومؤثرة في تحريك الشارع. ولفت الى ان المخرجات الانتخابية ليست معبرة عن رغبة شعبية حقيقية نتيجة للتحالفات السياسية والقبلية والفقوية، مشدداً على ان الاداء السيئ لمجلس الأمة خلال الـ 10 سنوات الاخيرة ضيع علينا 6 فرص لمشاريع والتي لو أعيدت

وعن حيادية الوسائل الإعلامية شبه السنغوسي هذه الكلمة بمن أشاع خبراً حول وجود دناصورات بحولي، مؤكداً أنه لا يوجد على وجه الأرض كلمة تسمى بـ «حيادية الإعلام»، خاصة ان جميع الوسائل الإعلامية تعمل وفق اجتهادات خاصة للملكي هذه الوسائل، بل يمتد الأمر لأكثر من ذلك ليس فقط من أجل الجانب التسويقي والإعلاني بل لنشر أفكاره وانتماؤه وما يؤمن به من معتقدات، مضيفاً ان القضية الجوهرية في الاعلام بصفة عامة هي قضية المهنية والاحتراف والتي لابد من توافرها لدى الوسائل الإعلامية المختلفة كي تبقى على ثقة الجماهير بها. أما فيما يخص الاعلام الخاص ومدى تفوقه على الاعلام الحكومي فأكد ان الاعلام الخاص لم يتفوق ولن يتفوق، مددلاً على ذلك بالعديد من الأمثلة من القنوات الخاصة المحلية الموجودة حالياً، خاصة ان هذه القنوات تحتاج الى قدرة مالية عالية، وأصحاب هذه المؤسسات لن يقدروا على الدفع المالي بعيد المدى وبالتالي يلجأون الى الترشيح، موضحاً ان أي جهاز إعلامي يحتاج الى ثلاثة أشياء للنجاح، القدرة المالية والحرية والإبداع، وهذا لن يتوافر إلا بالإعلام الحكومي عدا الجانب الإبداعي الذي تفوق له الكويت سواء بالحكومي أو الخاص نظراً لأنه نتاج مجتمع بأكمله وما يوجد هو مجرد اجتهادات من الجميع. وقال ان وزارة الإعلام منذ تأسيسها لم توفق الحكومة في اختيار وزير لها بمن فيهم «أنا»، فكل من أتى على رأس هذه الوزارة لا يعمل من أجل الإعلام، مؤكداً ان الحكومة تعمل على الهيمنة على هذا الجهاز للدفاع عنها والتحدث باسمها، ومن ثم لم يتطور الإعلام الحكومي حتى هذه اللحظة، وكثيراً ما قدمت اوراق للتطوير ولكن نظراً للجمود، فلا نشاهد أي تطوير يذكر. ومن المفترض على الحكومة أن تبحث عن أصحاب الخبرات والكفاءات في هذا المجال. أما رئيس تحرير جريدة السياسة وعميد الصحافة الكويتية احمد الجارالله فقال ان الاعلام يستطيع ايراز الانسان المتميز

إطلاق أي فضائية إلا من خلال شركة مساهمة برأس مال 10 ملايين دينار لحمايتها من الإسفاف فخرجت فضائية تمثلت في الرأي لكن مع اندفاع قطار الفضائيات تم تخفيض رأس المال الى 250 ألف دينار فخرجت لنا السكاكين الفضائية التي قادت الشارع في الفترة الماضية، وأصبحت القناة عبارة عن كرسي وطاولة وكاميرا ومجرد مقدم يسرد ويسهب في الكلام ويمط في برنامجه. وبين الجلامه ان تقليص رأس المال تسبب في خلق هذا الوضع من الإسفاف وشم الناس كما في بعض الفضائيات وليست قضايا نزاع فكري، ووصلنا الى مرحلة انهيار فكري فبعدها كانت الكويت مصدرة للدراما في الخليج ووزارة الاعلام تحاول قدر الإمكان إعدام الإنتاج الكويتي واستمرت على هذا النهج فلن نجد أي عمل درامي محترف وسيهاجر فنانونا الى دول أخرى. وقال ان الإعلام الخاص مهما يكن لن يستطيع ان يتفوق على الاعلام الحكومي الذي يملك الميزانية الضخمة للمصرف على برامجه والكوادر البشرية والإبداع الكبيرة وذات خبرة، فشقان بين فضائية خاصة تدار بـ 120 موظفاً وأخرى حكومية يديرها 800 موظف مثلاً. من جانبه أكد وزير الاعلام الأسبق محمد السنغوسي ان هناك اعتقاداً خاطئاً لدى الكثيرين ان الاعلام يصنع النجومية، مشيراً الى ان الاعلام يعد وسيلة لإبراز شخص ما أو تلميحه لاسيما مع وجود بعض القدرات الشخصية لديه كالإبداع والقدرة والإمكانية لهذا الظهور الإعلامي، خاصة ان النجومية هي مواهب متعددة وقدرات شخصية، والذكي من يستعين بهذه الوسائل لإبراز شخصيته وإقناع الجماهير بأفكاره ومعتقداته، مثال على ذلك عضو مجلس الأمة عندما يستغل هذه الوسيلة ويسخرها لخدمته في تعاطي مؤيديه مع ما يطرحه من أفكار وقوانين، ومن ثم فالإعلام وحده لا يستطيع أن يبرز شخصاً ما لم يكن هذا الشخص لديه الكفاءة والقدرة على ان يكون نجم.

لخص اختصاصيون وباحثون وسياسيون هموم الاعلام والمشاكل التي يواجهها قطاع الصحافة والطرفة الناتجة عن تطور عصر الاتصالات وظهور مواقع التواصل الاجتماعي، مشيرين الى ان الرسالة الاعلامية حياديتها نسبية وفقاً للوسيلة الاعلامية التي تقوم بنشرها سواء كانت مرئية او مسموعة او مقروءة. جاء ذلك خلال الحلقة النقاشية التي نظمتها كتلة الوحدة الدستورية (كود) مساء أمس الاول في مقرها بمنطقة السلام تحت عنوان «من يقود من؟». بدأ الحديث مدير عام مجموعة الراي الاعلامية يوسف الجلامه الذي وصف الاعلام بالبروز وان السياسي يحب الظهور في جزء من الصورة أو ربما بعيداً عن البروز كالنسخة الباردة، يدخل مجلس الأمة ويخرج منه دون ان نعلم عنه شيئاً كونه غير محب للظهور الإعلامي. وقال الجلامه خلال مداخلة في الحلقة النقاشية التي نظمتها كتلة الوحدة الدستورية (كود) مساء أول من أمس في مقر الكتلة في منطقة السلام تحت عنوان «من يقود من؟» ان ما يحزننا اننا في وسائل الإعلام نظهر اشخاصاً نحن مقتنعين بأن لديهم كاريزما قوية وصوت عال وطرح ونحن نعلم ان نصف كلامهم غير صحيح لكننا مضطرون الى ذلك لأنه الصوت الوحيد الظاهر لأن الاعلام مضطر بدوره لتسويق بضاعته. وأكد ان الاعلام فقط يقوم بتلميح الشخص الراغب في الظهور للناس وهذه صناعتنا ان نخرج هذا للناس بمصداقية، أما مسألة ان كان على خطأ أو على صواب فهذا ليس دورنا. وانتقل الجلامه بحديثه الى محور تأثير الفضائيات الخاصة على المشهد السياسي الكويتي وقال ان بعض القنوات الفضائية الخاصة خلقت تأثيراً سلبياً وكان تأسيس هذه القنوات بموجب 3 أسس هي المال والكوادر البشرية والإبداع وعليه لا يتم

عمل استفتاء على موقعها على الانترنت شارك فيه 2400 مصوت وجاءت النتيجة ان 89% لا يرغبون في رئيس وزراء شعبي. محمد السنغوسي: كل قضايا الكويت غير معقدة وسهلة الحل لأننا نملك المال والرجال لكننا بحاجة الى ارادة سياسية غير مخلوقة فلو وجدت الارادات لوجدنا اناسا لديها عقلية فكرية متخصصة ولن تكون لدينا اي مشكلات. محمود الموسوي: تهيئة الارضية قبل وضع اي حلول بالاتفاق على ميثاق شرف مهني للإعلام والصحافة مع التحفظ على انشاء هيئة متخصصة للاعلام بدلا من وزارة الاعلام لانها لن تضيف جديداً. ناصر العيدان: تغيير قانون المطبوعات وقانون المرئي والمسموع. اعلان الأحزاب بدلا من عملها بطريقة غير رسمية برغم من وجودها الفعلي غير المقتن للوصول لمرحلة الهدوء السياسي. الاعتماد على الكوادر الحقيقية مثل الخبرات التي أخرجها تلفزيون الكويت الرسمي.

الحلول والتوصيات

في ختام الحلقة النقاشية قدم المحاضرون حلولاً وتوصيات كما يلي: يوسف الجلامه: نؤيد فكرة ان تكون القنوات الخاصة باكتتاب شعبي وقناة «الراي» كمثال هي مطروحة للمساهمة ويمكن لأي شخص شراء سهمها من السوق. أحد الحلول وفق بتعديل رئيس مجلس الأمة احمد السعدون بلاغ اقتحام المجلس ما يمكننا من تعديل اي شيء في الكويت. ان يتم إلغاء الاعلام الرسمي وتحويله الى القطاع الخاص واعطاؤه حريته معينة بنظم مالية عالية حتى لا يدخل في مجال الاعلام إلا المحترفون ومن هو قادر على المنافسة. يعقوب الصانع: تقدمت كتلة الوحدة الدستورية بتعديلات على قانون المرئي والمسموع وفق قانون الجرائم الالكترونية التي تحدث في مواقع التواصل الاجتماعي او قانون النيابة العامة المقترح بخصوص تكنولوجيا المعلومات. رفض فكرة رئيس الوزراء الشعبي والذي قامت كتلة الوحدة الدستورية